الازمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار

The Lybian Crisis And Its Impact On The Neighbouring Countries

كمال مهني[1]

[1]كلية الحقوق سعيد حمدين جامعة الجزائر- 1- (الجزائر)، –k.mehenni@univ-alger.dz،

تاريخ الإرسال: 2021 /12/19 تاريخ القبول: 2021/12/21 تاريخ النشر: ديسمبر/ 2021

ملخص

لقد أدت الاحداث التي شهدتها دول الشمال الافريقي مع نهاية عام 2010 الى انعكاسات وتهديدات على دول الجوار،ومن بينها الازمة الليبية التي عرفت موجة من التوترات والاضطرابات والاحتجاجات الشعبية في بعض المدن الليبية ضد النظام السائد، حيث فتحت جبهة لعدم الاستقرار في كل الجبهات ما أدى الى تحول هذه الاحتجاجات الى نشوب حرب أهلية في ليبيا وبروز اعمال الجريمة بكل أنواعها والتي أصبحت تهدد الامن الإنساني بكل ابعاده،بالإضافة الى تدفق كميات هائلة من الأسلحة الثقيلة انتقلت عبر الحدود وتوسع وانتشار الجماعات الإرهابية على دول الشمال الافريقي وهروب الاف من السكان لدول مجاورة، بحثا عن الأمان والبيئة النظيفة خاصة أن هذه التهديدات كان لها تأثير على انتشار الهجرة الغير الشرعية.

الكلمات المفتاحية:الأزمة الليبية، دول الجوار، التهديدات الأمنية، الأمن الإنساني، حقوق الإنسان.

Abstract:

The unrest that characterized many countries in North Africa by the end of 2010 ,has resulted in a constant security threat on the neighboring countries fact, the crisis in Libya was at the heart of the global unrest in the region , the Libyan crisis was triggered by great demonstrations showing deep anger against the authorities. gradually ,the prevailing rebellion in some areas was turned to an organized civil war that reached the whole countries addition ,crime has found chaos a fertile area to prosper ,more particularly where consequently ,such chaos has led to a global threat on the human security in the neighboring countries where borders turned to open doors to many groups of terrorists and thousands of refugees who sought shelter in northern countries resulting in serious issues of human rights.

Key words: The Libyan crisis,security threat,neighboring countries,human security ,human rights.

المؤلف المرسل كمال مهني، *الإيميل المهني*–k.mehenni@univ-alger.dz

مقدمة

ان حالة الانفلات الأمني التي عرفتها ليبيا مع نهاية سنة 2010، والتي أطلق عليها ما يسمى بثورات الربيع العربي ودخول ليبيا في النفق المظلم، فموجة الاحتجاجات والتوترات الداخلية أدتإلى تسارع الأحداث، وتصعيد خطير للازمة الليبية فأصبحت حربا اهلية بعد الإطاحة بنظام العقيد معمر القذافي، فهذا السقوط لليبيا كان له خلفياته واسبابه وانعكاساته على انتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

فحالة اللااستقرار الأمني وتحول النزاع إلى حرب أهلية، كان له انعكاس سلبي على الوضع في ليبيا من خلال التدفق الكبير لمختلف الأسلحة، وتسلل عددمن العناصر الإرهابية والمتطرفة على الدول المجاورة لليبيا على غرار الجزائر – تونس – مصر – اضافة الى الانعكاس الخطير على أبعاد الأمنالإنساني الذي أصبح مهددا بفعل الأزمة وخاصة الامن الشخصي والامن المجتمعي والامن الاقتصادي ناهيك عن الانتهاكات الجسيمة على حقوق الإنسان في المنطقة.

الاشكالية المطروحة فيما تتمثل طبيعة الأزمة الليبية و تداعيتها على دول الجوار؟ للإجابة على هذه الاشكالية ارتأينا تقسيم البحث الى مبحثين، المبحث الأول نتناول فيه الأزمة الليبية، خلفيتها وأسبابها وانعكاساتها على حقوق الانسان في الشأن الداخلي، أما المبحث الثاني نتعرض فيه إلى تداعيات الأزمة الليبية على دول الجوار وحقوق الانسان على المنطقة.

المبحث الأول :الأزمة الليبية –خلفياتها –أسبابها –انعكاساتها على حقوق الانسان في الشأن الداخلي

ان حالة الانفلات الامني التي عرفتها ليبيا مع نهاية 2010، والذي اطلق عليها ما يسمى بثورات الربيع العربي، ودخول ليبيا في النفق المظلم فتحول الاحتجاجات الى توتر داخلي الذي ادى الى نشوب حرب اهلية بعد الاطاحة بنظام معمر القذافي، فكان لهذا الانهيار خلفياته وأسبابه (المطلب الاول) ونتائجه الوخيمة على الشأن الداخلي ما تعلق بانهيار مؤسسات الدولة وانعكاساته الخطيرة على انتهاكات حقوق الانسان (المطلب الثاني).

المطلب الاول : خلفيات واسباب الازمة الليبية

الفرع الأول : خلفيات الازمة الليبية

ان تولي العقيد معمر القذافي الحكم في ليبيا بعد انقلاب عام 1969 م حيث الغى الحكم الملكي وأنشأ الجمهورية العربية الليبية، واستمر في حكم البلاد مدة 42 سنة حتى ثورة 17 فبراير 2011. [1]

التي أسقطت نظام حكمه بعد قتال شرس، لقد بدا واضحا ان ليبيا في عهد الملكية لم تحظ بعقداجـــتماعي حقيقي يجسد مفهوم المواطنة ويؤدي نجاح مـشروع الدولة الحديثة في البلاد، وهو ما بدا

غالبا أيضا في عهد القذافي الطويل الذي اختزل الحكم في شخصه، ولم يسع الى انشاء مؤسسات حقيقية في ليبيا عن مثيلتها في كل من مصر وتونس والجزائر، حيث كان ثمة ومؤسسات للدولة فيها بصرف النظر عن كونها ديمقراطية اولا ، مثلت بالجيش والمؤسسات السياسية مثل الاحزاب والبرلمان ما نتج عنه ان ليبيا لم تشهد منذ الاستقلال حراكا سياسيا وحزبيا ولذلك توصف ثورة 17 فبراير 2011 بأنها ثورة شعبية عامة أكثر من كونها حراكا سياسيا منظما.

وقبل انطلاق الثورة في فبراير 2011، استذكر الليبيون ذكرى الاحتجاجات التي وقعت في 17 فبراير 2006، امام القنصلية الايطالية ببنغازي على خلفية الرسوم المسيئة للنبي صلى الله عليه وسلم هذا، والتي قمعتها السلطات وسقط نتيجتها 10 قتلى الى جانب اعتقال 150 شخصا، فاستبق النظام الليبي هذا الحدث يوم 15 فبراير 2011 باعتقال محامي اسرى ضحايا مجزرة سجن أبو سليم الذين اعتادوا على الاعتصام بين الحين والاخر، فخرجوا في مظاهرات عفوية في مدينة بنغازي تطالب بالأفراج عن المحامي ن قابلها النظام بقمع شديد تسبب بمقتل عدد من المتظاهرين، وبذلك كانت بداية الثورة ن وخلال ايام انهارت قوات النظام في بنغازي و أصبحت في قبضة الثوار وبعدها انتقلت التظاهرات الى طرابلس وبقية المدن الليبية

الفرع الثاني : تصعيد الازمة بعد الاعتقالات والمظاهرات

بعد القمع الشديد من طرف قوات النظام، و أيضا مقتل عدد من المتظاهرين كان له تصعيد خطير لتتحول الازمة الليبية الى ازمة حقيقية دامية حيث أدى انتشار السلاح دور في نشوء الجماعات المسلحة وتضافرت الجهود الدولية مع التدخلات الدولية، وأدت الى سقوط نظام القذافي ومقتله في 01 اكتوبر 2011، وكانت تحركات الشعب تتراوح بين الانتفاضة والمظاهرات الشعبية والانشقاقات داخل الجيش والحكومة ، كما أن التدخل الدولي من خلال قرار مجلس الامن رقم 1973 ساعد على دعم الثوار ووصول الاسلحة لهم، وتمكين الثوار من الاستيلاء على مخازن السلاح المتواجد بكثرة.

الفرع الثالث :أسباب الازمة الليبية

من اهم الاسباب التي ساعدت على نشوء الازمة الليبية يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

1-غياب مؤسسات حقيقية للدولة طوال حكم القذافي وعمل على اضعاف مؤسساتها وأحزابها ومجتمعها المدني[2].

2- تكدس السلاح في البلاد وتهريبه وانتشاره ما ادى الى نشوء تنظيمات وجماعات مسلحة على امتداد الجغرافية الليبية وتعدد ولاءاتها

3- التدخلات الخارجية الاقليمية والدولية في الشأن الليبي باتجاهات متناقضة لرسم مستقبل الدولة بعد سقوط القذافي

4- تزايد البعد القبلي والعـشائري وانخراطه في السياسة التي تم حـظرها طوال فترة القذافي والمـلكية في ليبيا[3]

5- بروز الثنائية بين ليبراليين واسلاميين وهو ما أدى الى الصراع على هوية الدولة من ناحية والامساك بزمام السلطة من ناحية اخرى

6 – صراع المصالح الشخصية والقبلية والجهوية والفئوية

المطلب الثاني :انعكاسات الحرب الاهلية على مؤسسات الدولة والانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان

الفرع الاول: الانعكاسات على مؤسسات الدولة

يمكن تلخيص هذه الانعكاسات التي كانت تنذر بحرب اهلية ودخول ليبيا في مستقبل غامض من خلال مخاطر عدم الاستقرار السياسي :

ان سقوط نظام معمر القذافي كان له تأثير سلبي على الاستقرار السياسي في ليبيا، من خلال حالة الامن وغياب ومؤسسات دستورية تساهم في الحفاظ على كيان الدولة، ما يعني انه أصبح هناك فراغ سياسي لعدم الخبرة السياسية والمهنية الدين يستولون على دواليب الحكم من بعده، اضافة الى الفراغ الاداري لغياب المؤسسات الرسمية القادرة على تسيير شؤون الدولة[4]

- احتمالات الحرب الاهلية :

ان سقوط نظام معمر القذافي ادى الى وجود تباينات سياسية عديدة بين المجلس الوطني وائتلاف الشباب ومحاولة كل طرف الوصول الى السلطة وهدا النزاع والاختلاف في الرؤى أدى الى تحول هدا النزاع الى حرب أهلية.

- المخاطر الاقتصادية :

ان النزاع الدي حصل في ليبيا كان له تأثيرات في منطقة المغرب العربي خاصة الاوضاع الاقتصادية، الشيء الدي ادى الى تدهور الاوضاع الاجتماعية وخلق مناخ من التوتر أثر على الحياة السياسية من خلال تأثير اللاجئين على اقتصاد الدول المجاورة خاصة تونس والجزائر، اضافة الى غلق السوق الليبية امام البضائع التونسية وهو ما أدى الى تفاقم الاوضاع الاجتماعية والسياسية بين دول الجوار

الفرع الثاني : الانتهاكات الجسيمة على حقوق الانسان

لقد عرفت الفترة من 2011 الى 2018 انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان في ليبيا، في أكثر من مجال وفي مناسبات عديدة مع استمرا الحرب في البلاد ومع انهيار المؤسسات الطبية في كثير من الاحيان فأصـبح الامن الإنـساني مهددا خاصـة ما تعلق بأبعاده كالأمن الصـحي وانعدامه، حيث توجه المواطنون الى الطب البديل المعروف بطب العرب، كما شهد عام 2018 أزمة في الادوية.

كذلك خلت غالبية المستشفيات من الكوادر الطبية الضرورية بالإضافة الى ارتفاع تكاليف العلاج في المستشفيات الخاصة، ما ادى الى انتشار وتفشي الامراض وحالات طبية لم تجد لها حلول، اضافة الى انعدام الامن الشخصي من خلال حالات الخطف والاعتقال وازهاق روح عشرات الليبيين حيث أن الحق في الحياة أضبح مهددا باعتباره حق من الحقوق اللصيقة بشخص الانسان وحق من الحقوق الطبيعية، اضافة الى انعدام الامن النفسي حيث ساد الهلع والخوف وسط المواطنين وزيادة الاثار النفسية التي ادت بمراهقين الى الانتحار وخصوصا شرق البلاد وتهريب جهات رسمية من دلك، اضافة الى انعدام الامن الاقتصادي باعتباره بعدا من أبعاد الامن الانساني حسب تقرير منظم الامم المتحدة حول التنمية البشرية لسنة 1994، حيث اصبح الامن الغذائي مهددا واصبحت الدولة عاجزة على توفير لقمة العيش لأفرادها، بالإضافة الى انعدام الامن السياسي بسبب غياب الدولة والقانون أدت الى حالة الانسداد واللاستقرار الدي خلق عدة ظواهر خطيرة كضعف الاداء السياسي الدي كان له تأثير سلبي على تحقيق الحق في التنمية بالنسبة لهده الشعوب وباعتبار أن هده الحقوق جماعية وجديدة، فعدم وجود الاستقرار النظم السياسية[5]

يؤدي لا محال لانعدام التنمية الذي يمهد الطريق الى ظهور الآفات الاجتماعية على غرار الفقر والبطالة والتهميش بالإضافة الى تراجع عائدات مداخيل الدولة[6]

المبحث الثاني : تداعيات الازمة الليبية على دول الجوار وانعكاساتها على حقوق الانسان في المنطقة

ان النزاعات المسلحة مند القدم كان لها آثار سلبية سواء على الميدان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والبيئي، ما يكون له انعكاس خطير على التعدي الجسيم على حقوق الانسان سواء الفردية أو الجماعية فمن خلال استخدام مختلف الاسلحة الفتاكة كالمواد المتفجرة والسامة والاشعاعية[7]، التي لها تأثير بالغ الاهمية على عناصـــر البيئة ومن بينها الانسان والنبات والحيـــوان باعتبارهما عناصـــر مهمة في البيئة[8]

وتتفاوت الاثار التدميرية للحرب على البيئة من تلوث المياه والتربة وتدمير الغابات والنظم البيئية الاخرى، فهده الاثار تكون تداعياتها خطيرة على دول الجوار(المطلب الاول)

بالإضافة الى أن هده الاثار التدميرية تمتاز بالانتشار السريع[9]ما يكون له انعكاس سلبي على انتهاكات حقوق الانسان في المنطقة (المطلب الثاني)

المطلب الاول : تداعيات الازمة الليبية على دول الجوار – تونس –مصر –الجزائر –

هناك عدة تداعيات خطيرة على دول الجوار خاصة منها الجزائر ومصر وتونس، فتفكك الدولة الليبية وضعف الاداء السياسي والاقتصادي كانت له تداعيات خطيرة على الدول الحدودية لليبيا من خلال انتقال بؤر التـسلح والتجنيد الى مقربة من الحدود الجزائرية والتونســية والمصرية ما أدى الى تهديد مصالح هده الدول خاصـــة في المجال الاستثماري وعليه نتعرض الى هده التهديدات على كل من تونس (الفرع الاول)، مصر (الفرع الثاني) ، الجزائر (الفرع الثالث)

الفرع الاول : تداعيات الازمة على تونس

تعتبر تونس أكثر المتضررين من خلال تدفق آلاف اللاجئين وتسلل عدد من العناصر الارهابية والمتطرفة، بالاضافة الى موقع تونس الجغرافي الواقع في أقصى شمال افريقيا جعلها نقطة انطلاق للمهاجرين الراغبين في الوصول الى آروبا عبر البحر المتوسط الابيض، حيث شكلت طريقا للهجرة غير الشرعية للعديد من الليبيين، وحسب تقرير المنظمة المختصة في الامن الغذائي العالمي، أشارت الى أن نحو 991 ألف شخص دخلوا من ليبيا الى تونس ما أدى الى ظاهرة الهجرة البيئية بحثا عن الامن والاستقرار بسبب خطر بشري وتهديدات أمنية تعرض حياتهم للموت المؤكد لا محال[10].

الفرع الثاني : تداعيات الأزمة على مصر

كان للازمة الليبية انعكاس على الامن القومي للدولة المصرية بسبب وجود مساحات صحراوية شاسعةمشتركة بين البلدين تفوق عشرات المئات من الكيلومترات، فحالة الفوضى والحرب سهلت نشاط عصابات التهريب والجريمة المنظمة والعشوائية، وهدا ما شكل تهديدات جديدة لأمن واستقرار الدولة المصرية، فعودة العمال المصريين الى بلدهم كان له أعباء على كاهل الحكومة المصرية في ظل عجزها على توفير فرص العمل.

فعلى الصعيد الاقتصادي فسوء الاوضاع الاقتصادية انعكس بشكل مباشر على الوضع الاقتصادي المصري، حيث تشير الاحصائيات الى تراجع حجم التبادل التجاري بين ليبيا ومصر بعد الثورة، فلقد تفاقمت أزمة العمالة المصرية التي كانت تعتمد على السوق الليبي بشكل كبير[11]

الفرع الثالث : تداعيات الازمة على الجزائر

ان انعكاسات الازمة الليبية على الجزائر يظهر من خلال التهديدات الامنية المتمثل في هجوم تيقنتورين وأزمة الرهائن التي واكبته الجزائر، ويعد من الارتدادات المباشرة للازمة الليبية على الامن الوطني وبما أن المقاتلين الدين شاركو في الهجوم قدمو من ليبيا وهم مدججونبالاسلحة كما تأكد أن قائد العملية الارهابية قضى بعض الوقت في ليبيا سنة 2011،[12]وأن تجار الاسلحة استغلوا النقطة الحدودية من ان أمناس لتهريب الاعتدة الى الجزائر، ويأتي اعتراف درودكال بأن تنظيمه الارهابي حصل على حوالي 01 طن من متفجرات سيمتكن من الترسانات الليبية.

المطلب الثاني : تداعيات الازمة على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان في منطقة الساحل

ان الامن الانساني وحقوق الانسان ساء كانت حقوق الجيل الاول أو الثاني أو الثالث، من خصائصها انها كونية تخص كل البشر في كل مكان سواء في الامم الغنية والفقيرة اد هناك تهديدات مشتركة تهدد هده الحقوق كالبطالة، المخدرات، التلوث بالإضافة الى انتهاكات بعض الحقوق فعندما يحدث التهـديد نتيجة ازمات داخلية تـــتحول الى حرب أهلية ومن انعكاسات هده الحـــرب هي المجاعة والاوبئة والفقر والتــلوث والتفكك الاجتماعي فهي ليـــست منعزلة أو محـصورة في وطن واحد[13]، كماهي

قضية الحال فالمشكل الليبي كان له تأثير سلبي على أبعاد الامن الانساني وكدا حقوق الانسان في منطقة الساحل وخلال هدا المطلب نتعرض الى بعض التهديدات التي كان لها أثر سلبي على انتهاكات حقوق الانسان الاتجار بالأسلحة.

بعد التطورات التي شهدتها ليبيافي أعقاب ثورة فبراير 2011، فتحت لعدم الاستقرار وغياب الدولة ومؤسساتها بحيث أصبح يسود المنطقة اللاأمن والخوف والهلع[14]، فالمخاطر الامنية للاتجار بالأسلحة لا تتوقف على الاضطلاع بهده التجارة بحد ذاتها انما ايضا حجم الآثار الضارة التي تتيحه عملية توفير الاسلحة للمجموعات غير الحكومية والافراد وكدا التوترات السياسية، فان عملية الاتجار بالأسلحة تساهم بشكل كبير في خلق بيئة تتميز بانعدام الامن والعنف والخوف باعتبار أن الحق في الامن والسلم أضبح مهدد بفعل الانتشار الرهيب للأسلحة في المنطقة، كما أنها تغدي انعدام الاستقرار وترفع مستويات التهديد للأفراد والدول، اضافة أن هذه الاسلحة تسببت في تلوث الهواء والماء والتربة والنبات[15]، حيث أصبح الحق في بيئة سليمة ونظيفة مهدد بفضل الانتشار الواسع للصواريخ والالغام والقذائف المدفعية.

الفرع الثالث:الاتجار بالبشر ومشكلة الهجرة غير الشرعية

كشف تقرير منظمة الهجرة الدولية ان عام 2015 كان أكثر مأسوية بالنسبة للاجئين والمهاجرين الدين يعبرون البحر المتوسط الى آروبا بحيث توفي وفقد 3771مهاجر غير شرعي في البحر المتوسط، غالبية الوفيات حصلت بالجهة الوسطى للبحر الابيض المتوسط عبر خط العبور الذي يستعمله مهربو البشر من ليبيا الى آروبا وتشير منظمة الهجرة الدولية لسنة 2016 الى أن عدد المهاجرين غير الشرعيين الدين لقو مصرعهم خلال محاولتهم عبور البحر قدر ب 2766 ضحية في عرض السواحل ليبيا وتونس[16]، فمشكلة الهجرة غير الشرعية كان لها انعكاس خطير على حقوق الانسان لاسيما الحق في الحياة حيث أن الهجرة غير الشرعية تسببت في انعدام الامن الشخصي والغذائي على وجه الخصوص ما أدى أن معظم النازحين الى آروبا لقو حتفهم في البحر.

فالهجرة غير الشرعية تعد هجرة الموت حيث يذهب ضحيتها الالاف كل سنة بالإضافة الى ما ينتج عنها في مناطق العبور من جرائم منظمة كالدعارة،السرقة، والمخدرات .....الخ اضافة الى تهديد الدول وجهة بالمهاجرين خاصة منها دول جنوب اروبا التي تعد الوجهة الاولى للمهاجرين غير الشرعيين من الساحل الافريقي[17]،

الفرع الثالث: ظاهرة الاتجار بالمخدرات

ان نشاطات الاتجار والتهريب المختلفة تنتج عنه اقتصادا موازيا للاقتصاد الرسمي يتحكم فيه مجموعات مختلفة، كلما تطلبت نشاطات الاتجار والتهريب لاسيما الاسلحة والمخدات، حماية مسلحة وقانونية أحيانا لتحقيق أرباحا سيؤدي دلك بدون شك الى مشاركة أو فساد أعضاء من القوى الامنية، كما أن ظاهرة الاتجار بالمخدرات لها تأثيرات على حقوق الانسان على الانسجة الاقتصادية

والاجتماعية والسياسية والامنية.

الفرع الرابع :الجريمة المنظمة

تعد الجريمة المنظمة من أخطر الجرائم والتهديدات الامنية وانعكاساتها على حقوق الانسان ،حيث عرفت الظاهرة تناميا كبيرا في السنوات الاخيرة بما اصبح لا يهدد فقط دول الساحل، بل وحتى الدول المجاورة كالجزائر والمغرب وتونس ومصر ن وحتى أن التهديد ينتقل الى آروبا خاصة وأن منطقة الساحل الافريقي أصبحت منطقة عبور بمختلف أشكال الجريمة المنظمة[18]

والجريمة المنظمة حسب تعريف الانتربول : هو مجموعة من الاشخاص يشتركون في نشاط غير مشروع ومستمر من اجل الهدف الاول المتمثل في تحقيق الارباح بغض النظر عن الحدود الدولية، وحسب الخبراء فان الجريمة المنظمة تتخذ العديد من الاشكال مثل الاتجار بالمخدرات، الاسلحة، المواد النووية، المعادن الثمينة، الاثار، أنواع الحيوانات، سرقة السيارات، الاتجار بالبشر والاعضاء، الهجرة السرية

الفرع الخامس :تداعيات الازمة على التدهور البيئي

يتأثر النظام الايكولوجي بفعل ما تفرزه الحروب وخاصة الحرب الاهلية في ليبيا، فتؤدي الى تنامي ظاهرة الندرة في المياه بالإضافة الى الكثير من المشاكل البيئية كالتلوث المائي وانقراض بعض الحيوانات وتدهور النسيج الغابي، كما تؤدي كلها الى الهجرة البيئية والبحث عن مكان آمن للعيش في البيئة السليمة، فهدا التدهور البيئي بفعل الازمة يؤدي لا محال الى ارتفاع الوفيات، المجاعة، تدهور الوضع الصحي، وبتفاعل هده المشاكل الايكولوجية تزداد خطورة هده المؤشرات التي تهدد بقاء الفرد ورفاهيته وحياته[19].

الخاتمة:

لقد كان للازمة الليبية تداعيات خطيرة سواء على الشأن الداخلي والخارجي من خلال انتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، حيث اصبح أبعاد الأمن الإنساني مهددة بفعل الانتشار الواسع للأسلحة في معظم المدن الليبية، وباعتبار أن الحق في الحياة أصبح مهددا بالإضافة الى انتشار الخوف والهلع لدى السكان.

فعلى الشأن الاقليمي والدولي واستمرار حالة الاقتتال والفوضى، وعدم وجود رغبة لدى الاطراف المعارضة بالحل السلمي والمصالحة الوطنية بين كل الليبيين يؤدي هذا السيناريو لاستمرار التدخلات الاجنبية في دعم الاطراف الليبية بالوتيرة الحالية دون تراجع أو زيادة كبيرة تخل بميزان القوى لصالح طرف من الاطراف.

في الاخير يمكن الخروج ببعض التوصيات والاقتراحات لضمان الحماية الفعلية لحقوق الانسان من خلال :

*على الشأن الداخلي :

– الحفاظ على وحدة الدولة الليبية وقطع الطريق على سيناريوهات التقسيم

– تحقيق الاستقرار والامن في ليبيا، ووقف أعمال القتل والخطف.

– فتح المجال لتحسين الوضع الاقتصادي وتخفيف الاعباء الحياتية على المواطنين.

* على الشأن الاقليمي :

– ضرورة التعاون الدولي في مجال التنمية من خلال التكتلات الاقليمية، وتفعيل دور الاتحاد الافريقي في ارساء الامن والاستقرار ونبض الحروب

–الإنذار المبكر لانتهاكات حقوق الانسان على المستوى الإقليمي من خلال الملقيات والندوات الإقليمية

على الصعيد الدولي :

–وقف التدخلات الاقليمية والدولية و دعم مسار التحول الديمقراطي في المنطقة .

– الاسهام في تحقيق الاستقرار الاقليمي، ووقف الاخطار والانعكاسات السلبية على دول الجوار وعلى أمن المنطقة.

– تفعيل القانون الدولي الانساني خلال النزاعات المسلحة.

الهوامش:

1- مجلة دراسات شرق أوسطية، يصدرها مركز دراسات الشرق الاوسط بالتعاون مع الوؤسسة الاردنية للبحوث والمعلومات السنة 2017 العدد (79المرجع السابق : https://books.google.dz >books

2- مجلة دراسات شرق اوسطية المرجع السابق.

3-حميد زعاطشي، التحولات السياسية في شمال افريقيا بعد 2011 وانعكاساتها الامنيةعلى المنطقة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم السياسية تخصص تنظيم سياسي واداري كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3 / 2018-2019.

4-/society > // .https مرجع سابق

5-بن زيان ين يطو، التهديدات الامنية الجديدة للجزائر عبر دول الساحل، رسالة ماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام جامعة الجزائر 3، السن الجامعية 2017 /2018ص 15.

6- حميد زعاطشي، المرجع السلبق ص 112

7- د/ كرولين يوسف، تجارة الاسلحة وأثرها على انتهاكات حقوق الانسان، منشورات زين الحقوقية الطبعة الاولى 2013، الجامعة اللبنانية ص9

8-أ-د/نعمان شحادة، الاخطار والكوارث البيئية، الجامعة الاردنية، قسم الجغرافيا، الطبعة الاولى 2018ندار الصفاء للنشر والتوزيع عمان ص 374

9-علي محمد فرج النجلي، الازمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار 2011 -2017، قدمت هده الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة ماجيستر في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية كلية الاداب جامعة الشرق الاوسط 2018، ص 62

10-لطرش علي عيسى عبد القادر، حماية البيئة والتنمية المستدامة، آفاق وتحديات، الطبعة الاولى 2016، دار الفكر الجامعي الاسكندرية، ص 71

11-علي محمد فرج النجلي مرجع سابق ص 63.

12-حسام حمزة، المقاربة الامنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الامنية في اقليم الساحل الافريقي 1991-2015، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر 3 السنة الجامعية 2017- 2018، ص 206

13-بوسطيلة سمرة، الامن البيئي، مقاربة الامن الانساني، مدكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع الدراسات الاستراتيجية والامنية، كلية العلوم السياسية والاعلام جامعة الجزائر 3 ، 2012 - 2013 ص 45

14- بن معمر عبد الحق مرجع سابق ص 47

15-بن معمر مرجع سابق ص 49

16-أ- د- بوحنية قوي، ادارة المعضلة الامنية، دار الحامد للنشر والتوزيع الطبعة الاولى 2019، عمان الاردن، ص 127

17- د/ موسى محمد مصباح حمد، حماية البيئة من أخطار التلوث وفقا للقانون الدولي والتشريعات الوطنية، جامعة النيلين، السودان الخرطوم، الطبعة الاولى 2019، ص 313

18- / حميد زعاطشي مرجع سابق ص 313

19- / بن معمر عبد الحق، التحديات الامنية للجزائر في مواجهة تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية، رسالة انيل شهادة الماجيستر في الدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية، المعهد العالي للدراسات في الامن الوطني، وزارة الدفاع الوطني دورة 2013- 20158 ص 89